

التاريخ: 2008/7/31
الرقم:س/2008/1662

ملاحظات إقتصادية ومالية حول: بنود مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008

مقدمة:

تعرض هذه الورقة التحليل الإقتصادي لبنود مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008، حيث سيتم في هذه الورقة إدراج التغييرات في البنود الرئيسية في مشروع القانون، ومناقشة مدى إنسجام هذه التغييرات مع السياسة الإقتصادية المتضمنة في خطاب مشروع قانون الموازنة، والتي من المفترض أن تعكس التطورات التي تطرأ على الأداء المالي للحكومة وعلى الأداء الإقتصادي الكلي من جهة، وترسم التوجهات والسياسات الإقتصادية والإجتماعية المستقبلية من جهة أخرى.

واستناداً لما تضمنه بيان مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2008، فقد بلغت الأزمة الإقتصادية أوجهها في العام 2006 حيث تراجع الناتج المحلي بنسبة 10%، وارتفاع معدل البطالة إلى 23%، وزادت نسبة الفقر حيث بلغت في الضفة الغربية 24% وفي قطاع غزة 51%، ويعود ذلك إلى المقاطعة المالية التي فرضتها الدول المانحة على السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى حجز الجانب الإسرائيلي أموال الضرائب والتي تشكل ثلثي إيرادات السلطة. وفي الوقت ذاته، فقد مارس القطاع الخاص ضغوطات على السلطة الوطنية في ظل هذه الأزمة بهدف استرداد مستحققاته، حيث عملت السلطة على تسديد ثلث المساعدات الخارجية للقطاع الخاص.

من جهة ثانية، وللخروج من الأزمة الإقتصادية الخانقة، اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية بدائل متعددة كان لها أثراً مباشراً على البيانات التي تضمنها مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008 من حيث عدم الإكتمال والدقة، وذلك بسبب تعدد مراكز الصرف، التعامل النقدي خارج إطار البنوك، وتغير سعر صرف الدولار. وكما أشار السيد وزير المالية في بيان الموازنة فإن هنالك مبالغ باهظة لم يتم احتسابها، لذا يتم العمل عليها الآن، حيث تم تزويد المعطيات الأولية للسنوات السابقة في مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 2008.

تحليل بنود مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008:

أولاً: الإيرادات العامة:

قدر إجمالي الإيرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية المتوقعة وفقاً لجدول تفاصيل الإيرادات العام المقارن للعام 2008 بـ (13) مليار شيكل، في حين بلغت في العام 2007 نحو 8.323 مليار شيكل، أي بنسبة زيادة 56%، حيث سيتم رصد مبلغ (986) مليون شيكل لسداد القروض المحلية والخارجية والمتأخرات.

وفي الوقت ذاته قدر إجمالي الإيرادات العامة (المحلية والمقاصة) في خلاصة مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2008 بـ 1.486 مليار دولار أي ما يعادل 5.349 مليار شيكل، حيث أشار السيد وزير المالية أن هذه الزيادة المتوقعة نسبتها 24.4% عن العام 2007، في حين أن هنالك فرق كبير بين قيمة الإيرادات في 2007 و2008 والتي تبلغ على التوالي 5.370 مليار شيكل للعام 2007 ونحو 5.349 مليار شيكل للعام 2008، مما يشير إلى إنخفاض ما قيمته 20 مليون شيكل، وبعد تحويل الإيرادات الواردة في العام 2007 إلى الدولار بسعر صرف الدولار مقابل الشيكول وفقاً لما ورد في خطاب مشروع الموازنة والذي هو بقيمة (4.15) تصبح 1.294 مليار دولار، في حين أن قيمتها في العام 2008 هي 1.486 مليار دولار أي بزيادة قيمتها 191 مليون دولار. أما إذا تم احتساب قيمة الدولار

مقابل الشيكال للعام 2007 بـ (3.6) فتبلغ قيمة الإنخفاض ما يزيد عن 6 مليون دولار. وبالرغم من هذه الأرقام إلا أن ثلثي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية هو عبارة عن إيرادات مقاصة. أنظر جدول مقارن رقم (1): الإيرادات العامة للأعوام 2007-2008.

أما فيما يتعلق بإجمالي التمويل (المنح والمساعدات الخارجية) فيقدر أن ترتفع في 2008 إلى 4.501 مليار شيكل، حيث بلغت في العام 2007 قيمة 2.952 مليار شيكل وقدرت للعام 2008 بمبلغ 7.653 مليار شيكل، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مدى تبعية تنفيذ موازنة 2008 للتمويل الخارجي واستحقاقاته.

ب. الإيرادات الضريبية:

يتوقع أن تزداد الإيرادات الضريبية للعام 2008 بقيمة ما يزيد عن 30 مليون شيكل عن عام 2007، حيث بلغت الإيرادات الضريبية في العام 2007 نحو 4.334 مليار شيكل، وفي العام 2008 تقدر بـ 4.364 مليار شيكل، وتنجم هذه الزيادة من خلال عائدات كل من (الجمارك المحولة من الخارج، ضريبة القيمة المضافة، المكوس على المحروقات).

ج. الإيرادات غير الضريبية:

يلاحظ وجود انخفاض واضح في حجم الإيرادات غير الضريبية مقارنة بين عامي 2007-2008 بفارق يزيد عن 113 مليون شيكل، حيث كانت في العام 2007 بقيمة 2.072 مليار شيكل، في حين يتوقع في العام 2008 أن تبلغ 1.959 مليار شيكل، أنظر جدول مقارن رقم (2): الإيرادات غير الضريبية للأعوام 2007-2008.

ج. المقاصة:

يتوقع أن يرتفع حجم إيرادات المقاصة خلال السنة المالية 2008 لتصل إلى 1.067 مليار دولار، في حين بلغت التقديرات الأولية لإيرادات المقاصة لعام 2007 بمبلغ 896 مليون دولار، الأمر الذي يرجع إلى تحويل الجانب الإسرائيلي لإيرادات المقاصة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك كما أشار إليه السيد وزير المالية في بيان مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2008. وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات المقاصة قد بلغت عام 2006 (770) مليون دولار، في حين بلغت عام 2005 (757) مليون دولار.

ثانياً: النفقات العامة:

يلاحظ وجود زيادة كبيرة في بند النفقات الجارية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2008 مقارنة مع الموازنات السابقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يتوقع أن تصل في مشروع موازنة 2008 إلى 2.445 مليار دولار، وبإضافة مبلغ صافي الإقراض البالغ 400 مليون دولار إلى إجمالي النفقات الجارية فإن المبلغ سيصل إلى 2.845 مليار دولار. الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على العجز في الميزان الجاري في مشروع الموازنة والبالغ 1.359 مليار دولار، ومع احتساب النفقات التطويرية في مشروع الموازنة والمقدرة بـ (492) مليون دولار، فإن العجز الإجمالي سيصل إلى 1.851 مليار دولار، وذلك دون احتساب " المتأخرات " المتراكمة على السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تبلغ 550 مليون دولار. الأمر الذي يعني أن تنفيذ الموازنة سيبقى مرتبطاً بالدرجة الأولى بحجم المنح والمساعدات الخارجية لتغطية هذا العجز الكبير في مشروع الموازنة.

جدير بالذكر، أن إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض قد قدرت بشكل أولي عام 2007 بقيمة 2.487 مليار دولار، في حين بلغت عام 2006 قيمة 2.275 مليار دولار، وكانت عام 2005 بقيمة 1.994 مليار دولار. الأمر الذي يستدعي التوقف ملياً أمام هذه الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة في مشروع الموازنة بما يكفل وجود سياسة

¹ راجع الدراسة التي أعدها فريق وحدة البحوث البرلمانية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008 والتي أشارت إلى وجود ارتفاع كبير في بند النفقات العامة ولا سيما " النفقات التشغيلية " في مختلف مراكز المسؤولية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

حكومية واضحة لضبط وترشيد الإنفاق العام، لما لهذه الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام من تأثيرات سلبية على العجز في الميزان الجاري وعلى مستقبل الخطط التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: صافي الإقراض:

يلاحظ وجود إنخفاض ملحوظ في البند المتعلق بصافي الإقراض في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2008 قياساً مع عام 2007، حيث يتوقع أن ينخفض بند صافي الإقراض ليصل إلى 400 مليون دولار لتغطية العجز في تحصيل فواتير الخدمات وخاصة الكهرباء، ما يشكل إنخفاضاً ملحوظاً عن مستويات عام 2007 والتي بلغت 495 مليون دولار، وذلك نتيجة للخطة الحكومية التي بدأت الحكومة بتنفيذها بالتنسيق مع هيئات الحكم المحلي حيث لن يتمكن المواطن (المستهلك) من الحصول على الخدمات الحكومية بدون الحصول على " براءة الذمة " من الهيئات المحلية ومن شركات توزيع الكهرباء وفقاً لما أشار إليه السيد وزير المالية في بيان الموازنة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ما نصت عليه المادة (27) من قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997م والواردة تحت عنوان جباية أموال الهيئات المحلية، حيث أكد النص المذكور على أنه إذا استحق مبلغ مالي على الشخص المكلف لصالح الهيئة المحلية ولم يدفع خلال 15 يوماً من تاريخ استحقاقه يبلغ رئيس مجلس الهيئة المحلية الشخص المكلف إنذاراً تحريراً يبين فيه نوع المبلغ المطلوب ومقداره والمدة التي استحق عنها ووجوب دفعة خلال 15 يوماً من تاريخ التبليغ، كما وأكد النص المذكور على أنه يحق لكل مكلف أن يعترض على صحة التكاليف بأن يرفع بذلك دعوة لدى المحكمة المختصة... بما يعني أن جباية أموال الهيئات المحلية تقتصر على العلاقة التعاقدية بين المكلف وهيئة الحكم المحلي وتحت إشراف القضاء ودون أي تدخل من قبل الحكومة وفقاً لما أكد عليه قانون الهيئات المحلية بشكل واضح وصريح.

كما يجدر الانتباه، إلى أن هذه العقبة التي تتعلق بصافي الإقراض قد لازمت الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات السابقة، حيث قدر حجم صافي الإقراض عام 2007 بمبلغ 495 مليون دولار، في حين بلغ حجم صافي الإقراض عام 2006 قيمة 337 مليون دولار وفي عام 2005 بلغ 344 مليون دولار.

رابعاً: الدين العام:

لم يرد أي تفصيل لموضوع الدين العام في بيان السيد وزير المالية على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2008، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تقديم أي تصور أو تحليل لتوجهات الحكومة وسياساتها وخططها المستقبلية في إدارة الدين العام من حيث مبررات الإقراض ومجالات استخدامات القروض والجهات المستفيدة منها وكيفية سدادها وأولويات الحكومة في عملية التسديد.

وبالتالي، فإنه ينبغي على الحكومة أن تقوم بإعداد (خطة مفصلة) ترسم الإطار العام لسياساتها في إدارة الدين العام بما يشمل وضع الإستراتيجيات وتحديد الأهداف قصيرة وطويلة الأمد لإدارة الدين العام واستخداماته وذلك بحسب ما أكد عليه قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005م. وبذلك يمكن تحليل توجهات الحكومة وسياساتها في التعامل مع أزمة الدين العام.

خامساً: الموازنة العامة والنوع الاجتماعي:

النوع الاجتماعي: هو تعبير يستخدم أحياناً بديلاً عن "الجنس" يدل على الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء والعلاقة بينهما التي تحدها وتحكمها عوامل مختلفة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل وفي الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل. فالعلاقة بين أفراد المجتمع ليست تلقائية، وإنما هي منظمة حسب الثقافات المختلفة وعلاقات القوة المختلفة، وعليه فهي قابلة للتغيير حسب تغيير المفاهيم والثقافة السائدين في زمن معين وفي بلد معين. والنوع الاجتماعي ليس عملية طبيعية مثل مفهوم الجنس، بل يمكن التأثير فيه من أجل إحداث تنمية شاملة في المجتمع.

تم التركيز على هذا البند ، بناء على ما ورد في بيان السيد وزير المالية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008 تحديداً في بند تشجيع التنمية الإجتماعية، والذي نص على ما يلي: " يعد الرأسمال البشري الفلسطيني أهم مواردنا وعليه فسنعمل على تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية وعلى تشجيع القوى العاملة على تطوير مهاراتها وعلى تمكين النساء من زيادة الإنخراط في سوق العمل ، وبدون ذلك فإننا لن نتمكن من التنافس في الإقتصاد العالمي " .

لذا يعتبر النوع الإجتماعي أداة تحليل ويساهم في الوصول إلى المساواة على اساس النوع الإجتماعي، ويجب الإشارة على أن المساواة على اساس النوع الإجتماعي هو مؤشر لقياس مدى تنفيذ المواد القانونية التي نص عليها القانون الأساسي حيث تضمن نص المواد (9) و(10) من القانون الأساسي المعدل على المساواة وعدم التمييز والإلتزام بالإعلانات والمواثيق الدولية بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعودة للمؤشرات التي ذكرت في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2008، فقد بلغ إجمالي الإحداثيات الوظيفية (4262)، والأولويات الأربعة التي ستعمل عليها الحكومة وفقاً لخطة الإصلاح والتنمية الثلاثية التي أعدتها في المجالات التنموية للعام 2008 قد ركزت على أربعة أولويات هي : تحقيق الأمن في مدن الضفة الغربية وقدرت له مبلغ 63 مليون دولار، وتوفير وتحسين مستوى خدمات الصحة والتعليم بمبلغ 89 مليون دولار، وتطوير البنية التحتية الفلسطينية بقيمة (98) مليون دولار، في حين أكدت الأولوية الرابعة على التركيز على المشاريع ذات الأثر السريع في مجالات العمل الزراعي والمناطق الصناعية والسياحية والإسكان، وهي قطاعات تستوعب الكثير من الأيدي العاملة وتوفر فرص سريعة وترفع من مستوى الوضع الإقتصادي والإجتماعي رصد لها مبلغ 107 مليون دولار. الأمر الذي يتطلب من الحكومة التركيز على النوع الاجتماعي في أولوياتها التنموية لما لها من أثر بالغ في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وبالعودة لما أكد عليه السيد وزير المالية في بيان الموازنة حول تمكين النساء من زيادة الإنخراط في سوق العمل، والأولويات المذكورة أعلاه، فإنه ينبغي أن يكون هناك خطة حكومية تعنى بموازنة النوع الاجتماعي، بحيث توضح الإجراءات الخاصة التي ستقوم بها الحكومة لضمان وتشجيع المساواة على اساس النوع الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي تهدف إلى:

1. جسر الفجوات بين الرجال والنساء.
2. فهم إحتياجات كل نوع إجتماعي.
3. وصول عادل للمصادر حسب إحتياجات كل نوع إجتماعي، وآماله وتوقعاته.
4. إستخدام فعال للموارد وصولاً للمساواة حسب النوع الاجتماعي.
5. إعادة تحديد الأولويات بحيث تعطى المساوى على أساس النوع الاجتماعي أهمية خاصة.
6. إعادة توجيه البرامج لضمان أفضل للمصادر.

من هنا، يلعب المجلس التشريعي دوراً هاماً في تحويل الموازنة إلى موازنة أكثر حساسية للنوع الاجتماعي.

نسليم شاهين
باحثة اقتصادية

² دراسة الموازنة العامة والنوع الاجتماعي، برنامج الديمقراطية والحكم لصالح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، حزيران 2005، إعداد د. هديل رزق القزاز، جهاد حرب

جدول مقارنة رقم (1): الإيرادات العامة للأعوام 2007-2008
تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكل وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الشيكل 3.6
تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكل وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، خاصة في عام 2007 (4.15)

الفرق بينهما بالدولار	2008 بالدولار	2007 بالدولار	الفرق بينهم بالشيكل	2008 بالشيكل	2007 بالشيكل	البند
191,665,892.0 1	14858333 33	1,294,167,441 .32	- 21,794,881.48	5,349,000,000. 00	5,370,794,881 .48	إجمالي الإيرادات العامة (المحلية والمقاصة)
1,414,480,349 .39	21258888 89	711,408,539.5 0	4,700,854,561 .08	7,653,200,000. 00	2,952,345,438 .92	إجمالي التمويل (المنح والهبات)
484,536,881.1 3	49200000 0	7,463,118.87	1,740,228,056 .68	1,771,200,000. 00	30,971,943.32	منح تمويل مشاريع التطوير
929943468.3 0	16338888 89 0	703945420.6 0	2,960,626,504 .40 0.00	5,882,000,000. 00 0.00	2,921,373,495 .60 0.00	منح خارجية هبات داخلية
1,606,146,241 .40	36117222 22	2,005,575,980 .82	4,679,059,679 .60	13,002,200,000 .00	8,323,140,320 .40	إجمالي الإيرادات

تم احتساب الإيرادات للعامين 2007-2008 بسعر صرف الدولار 3.6

البند	2007 بالشيكال	2008 بالشيكال	الفرق بينهم بالشيكال	2007 بالدولار	2008 بالدولار	الفرق بينهما بالدولار
إجمالي الإيرادات العامة (المحلية والمقاصة)	5,370,794,881.48	5,349,000,000.00	- 21,794,881.48	1,491,887,467.08	14858333.33	-6,054,133.74
إجمالي التمويل (المنح والهبات)	2,952,345,438.92	7,653,200,000.00	4,700,854,561.08	820,095,955.26	21258888.89	1,305,792,933.63
منح تمويل مشاريع التطوير	30,971,943.32	1,771,200,000.00	1,740,228,056.68	8,603,317.59	49200000.00	483,396,682.41
منح خارجية	2,921,373,495.60	5,882,000,000.00	2,960,626,504.40	811492637.70	16338888.89	822396251.20
هبات داخلية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
إجمالي الإيرادات	8,323,140,320.40	13,002,200,000.00	4,679,059,679.60	2,311,983,422.33	36117222.22	1,299,738,799.89

جدول مقارنة رقم (3): الإيرادات الضريبية للأعوام 2007-2008

تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكال وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الشيكال 3.6. تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكال وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، خاصة في عام 2007 (4.15)

مكونات الإيرادات الضريبية	2007 القيمة بالشيكال	2008 القيمة بالشيكال	الفارق بالشيكال	2007 القيمة بالدولار	2008 القيمة بالدولار	الفرق بينهما وفقاً للدولار
الضرائب على الدخل والأرباح	224,043,300	201,638,970	- 22,404,330	53,986,337	56010825	2,024,488
الشركات (بما فيها البنوك وشركات التأمين)	76,337,140.12	68,703,426.11	- 7,633,714	18,394,492	19084285.03	689,793

72,186	1997159.547	1,924,973	-798,864	7,189,774.37	7,988,638.19	الأفراد
984,730	34651602.57	33,666,873	14,971,752	124,745,769.26	139,717,521.40	الموظفون والمستخدمون
47,169,522	338403857.8	291,234,336	9,631,396	1,218,253,887.99	1,208,622,492.41	الجمارك
183,272	5070524.442	4,887,252	-2,028,210	18,253,887.99	20,282,097.77	الجمارك
46,986,250	333333333.3	286,347,083	11,659,605	1,200,000,000.00	1,188,340,394.64	الجمارك المحولة من الخارج
118,807,210	816865989.9	698,058,780	43,773,628	2,940,717,563.56	2,896,943,935.22	ضريبة القيمة المضافة والمكوس
2,036,797	56351378.49	54,314,582	22,540,551	202,864,962.57	225,405,513.97	القيمة المضافة على الإنتاج المحلي
64,378,325	388888888.9	324,510,564	53,281,159	1,400,000,000.00	1,346,718,841.00	القيمة المضافة المحولة من الخارج
15,123,403	19480962.59	4,357,560	52,047,592	70,131,465.32	18,083,873.00	القيمة المضافة وأخرى
65,427,298	333333333.3	267,906,035	88,189,954	1,200,000,000.00	1,111,810,046.24	مكوس على المحروقات
2,088,193	57773351.75	55,685,158	23,109,341	207,984,066.30	231,093,407.00	مكوس على السجار
42,575	1177920.344	1,135,345	-471,168	4,240,513.24	4,711,681.38	ضريبة الأملاك
42,575	1177920.344	1,135,345	-471,168	4,240,513.24	4,711,681.38	ضريبة العقارات
168,043,796	1212458593	1,044,414,797	30,529,526	4,364,850,934.79	4,334,321,409.01	مجموع الإيرادات الضريبية

جدول مقارن رقم (3): الإيرادات الضريبية للأعوام 2007-2008

تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكول وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الشيكول 3.6

تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيكول وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، خاصة في عام 2007 (3.6)

مكونات الإيرادات الضريبية	2007 القيمة بالشيكول	2008 القيمة بالشيكول	الفارق	2007 القيمة	2008 القيمة	الفرق بينهما وفقاً
---------------------------	----------------------	----------------------	--------	-------------	-------------	--------------------

للدولار	بالدولار	بالدولار	بالشيكل			
-6,223,425	56010825	62,234,250	22,404,330	201,638,970	224,043,300	الضرائب على الدخل والأرباح
-2,120,476	19084285.03	21,204,761	-7,633,714	68,703,426.11	76,337,140.12	الشركات (بما فيها البنوك وشركات التأمين)
-221,907	1997159.547	2,219,066	-798,864	7,189,774.37	7,988,638.19	الأفراد
-4,158,820	34651602.57	38,810,423	14,971,752	124,745,769.26	139,717,521.40	الموظفون والمستخدمون
2,675,388	338403857.8	335,728,470	9,631,396	1,218,253,887.99	1,208,622,492.41	الجمارك
-563,392	5070524.442	5,633,916	-2,028,210	18,253,887.99	20,282,097.77	الجمارك
3,238,779	333333333.3	330,094,554	11,659,605	1,200,000,000.00	1,188,340,394.64	الجمارك المحولة من الخارج
12,159,341	816865989.9	804,706,649	43,773,628	2,940,717,563.56	2,896,943,935.22	ضريبة القيمة المضافة والمكوس
-6,261,264	56351378.49	62,612,643	22,540,551	202,864,962.57	225,405,513.97	القيمة المضافة على الإنتاج المحلي
14,800,322	388888888.9	374,088,567	53,281,159	1,400,000,000.00	1,346,718,841.00	القيمة المضافة المحولة من الخارج
14,457,665	19480962.59	5,023,298	52,047,592	70,131,465.32	18,083,873.00	القيمة المضافة وأخرى
24,497,209	333333333.3	308,836,124	88,189,954	1,200,000,000.00	1,111,810,046.24	مكوس على المحروقات
-6,419,261	57773351.75	64,192,613	23,109,341	207,984,066.30	231,093,407.00	مكوس على السجار
-130,880	1177920.344	1,308,800	-471,168	4,240,513.24	4,711,681.38	ضريبة الأملاك
-130,880	1177920.344	1,308,800	-471,168	4,240,513.24	4,711,681.38	ضريبة العقارات
8,480,424	1212458593	1,203,978,169	30,529,526	4,364,850,934.79	4,334,321,409.01	مجموع الإيرادات الضريبية

جدول مقارنة رقم (2): الإيرادات غير الضريبية للأعوام 2007-2008

تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيك وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الشيك 3.6. تم احتساب سعر صرف الدولار مقابل الشيك وفقاً لما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008، خاصة في عام 2007 (3.6)

البند	2007 المبلغ بالشيكل	2008 المبلغ بالشيكل	الفرق بينهم بالشيكل	2007 المبلغ بالدولار	2008 المبلغ بالدولار	الفرق بينهما وفقاً للدولار
الرسوم/ الإجمالي	283,784,758	297,408,282	13,623,524	78,829,099	82,613,411.67	3,784,312
رسوم المحاكم الشرعية	6,419,643.16	5,777,678.84	-641,964	1,783,234	1,604,910.789	-178,323
رسوم المحاكم النظامية	8,590,831.43	7,731,748.29	-859,083	2,386,342	2,147,707.858	-238,634
رسوم طوابع الإيرادات	115,433.00	103,889.70	-11,543	32,065	28,858.25	-3,206
رسوم تسجيل الأراضي	21,211,708.78	19,090,537.90	-2,121,171	5,892,141	5,302,927.194	-589,214
رسوم أحوال مدنية	67,638,904.48	60,875,014.03	-6,763,890	18,788,585	16,909,726.12	-1,878,858
رسوم الإمتحانات	11,401,114.00	10,261,002.60	-1,140,111	3,166,976	2,850,278.5	-316,698
رسوم التأمين الصحي	124,082,899.76	111,674,609.78	-12,408,290	34,467,472	31,020,724.94	-3,446,747
تأمين صحي من الخارج	0.00	0.00	0	0	0	0
رسوم خدمات صحية	29,005,604.45	26,105,044.01	-2,900,560	8,057,112	7,251,401.114	-805,711
رسوم تسويق منتجات زراعية	1,443,982.37	1,299,584.13	-144,398	401,106	360,995.5917	-40,111
رسوم بيطرية	1,639,394.55	1,475,455.10	-163,939	455,387	409,848.6389	-45,539
رسوم مساحة	668,631.00	601,767.90	-66,863	185,731	167,157.75	-18,573
رسوم الأماكن الأثرية	1,098,493.66	988,644.29	-109,849	305,137	274,623.4139	-30,514
رسوم تسجيل الشركات	1,468,425.95	1,321,583.36	-146,843	407,896	367,106.4889	-40,790
رسوم المعابر	1,376,050.20	43,238,445.18	41,862,395	382,236	120,106,79.22	11,628,443
رسوم صيد	80.00	72.00	-8	22	20	-2
رسوم دفاع مدني	505,979.99	455,381.99	-50,598	140,550	126,494.9972	-14,055
رسوم مواصفات ومقاييس	112,524.49	101,272.04	-11,252	31,257	28,131.12222	-3,126
رسوم تدريب	87,718.00	78,946.20	-8,772	24,366	21,929.5	-2,437

-5,488	49392.48056	54,881	-19,757	177,812.93	197,569.92	رسوم مناقصات
-86,635	779942.25	866,578	-311,887	2,807,792.10	3,119,679.00	رسوم دمع الذهب
-100,000	900000	1,000,000	-360,000	3,240,000.00	3,600,000.00	رسوم أخرى
-3,560,525	32044720.8	35,605,245	-12,817,888	115,360,994.89	128,178,883.21	التراخيص/ الإجمالي
-481,047	4329423.389	4,810,470	-1,731,769	15,585,924.20	17,317,693.55	ترخيص المركبات
-771,075	6939671.939	7,710,747	-2,775,869	24,982,818.98	27,758,687.75	رخص السواقين
-47,563	413064.8444	460,628	-171,226	1,487,033.44	1,658,259.38	رخص البناء
-4,208,378	12625402.61	16,833,781	-15,150,161	45,451,449.40	60,601,610.44	رخص مزاولة مهنة
-579,129	5212158.022	5,791,287	-2,084,863	18,763,768.88	20,848,632.09	أخرى
-94,410	849693	944,103	-339,877	3,058,894.80	3,398,772.00	الغرامات/ الإجمالي
-94,410	849693	944,103	-339,877	3,058,894.80	3,398,772.00	غرامات المحاكم
-599,677	5397091.519	5,996,768	-2,158,837	19,429,529.47	21,588,366.08	البريد والاتصالات/ الإجمالي
-81,430	732874.2278	814,305	-293,150	2,638,347.22	2,931,496.91	طوابع بريدية
-48,029	432261.2472	480,290	-172,905	1,556,140.49	1,729,044.99	أجور صناديق بريدية
-447,309	4025779.75	4,473,089	-1,610,312	14,492,807.10	16,103,119.00	طوابع إيرادات
-23,186	206176.2972	229,363	-83,471	742,234.67	825,705.19	أخرى
-13,403,265	146526438.8	159,929,704	-48,251,753	527,495,179.71	575,746,933.03	عوائد وأرباح استثمارية/ الإجمالي
-49,307	443764.7583	493,072	-177,506	1,597,553.13	1,775,059.03	عوائد بنكية
0	0	0	0	0.00	0.00	عوائد سلطة النقد
-13,353,958	146082674.1	159,436,632	-48,074,247	525,897,626.58	573,971,874.00	أرباح محولة من الشركات العامة
-660,438	5943940.067	6,604,378	-2,377,576	21,398,184.24	23,775,760.27	الإيرادات المختلفة/ الإجمالي
-7,081	63729.26389	70,810	-25,492	229,425.35	254,917.04	تأجير الأملاك الحكومية
0	0	0	0	0.00	0.00	ربع كتب
-79,164	712473.9222	791,638	-284,990	2,564,906.12	2,849,895.69	ربع منتجات حكومية
-5,276	47484.18611	52,760	-18,994	170,943.07	189,936.74	مسترد من مصروفات من سنوات سابقة
-568,917	5120252.697	5,689,170	-2,048,101	18,432,909.71	20,481,010.79	أخرى
-31,595,479	544225036.3	575,820,515	-113,743,725	1,959,210,131	2,072,953,855	إجمالي الإيرادات غير الضريبية

